والممتلكات الخاصة بعرب فلسطين (الاراضي انتزعت باسم الصندوق القومي اليهودي ومن ثم اعيد توزيعها على الكيبوتسات والتعاونيات الزراعية المشكلة حديثا) .

ان ايجاد حيز الرقابة الحكومية على الاقتصاد ، يشكل ، بالنسبة لايزنشتات تمايزا مهما بين مرحلة الانتداب ومرحلة الدولة . وهو يرى انه خلال السنوات الاولى على وجود اسرائيل ، أصبحت الحكومة « العامل الاقتصادي الاعلى ، في التخطيط والتشجيع على حد سواء ، وفي الاشراف على الحياة الاقتصادية، وايضا في حالات عديدة كمشارك مباشر »(٦٣). حيث ان تمييز ايزنشتات بين اليشوف ومرحلة الدولة مفيد ، كما أنه من المهم أيضا طرح سؤال يتعدى حدود الاجتماعيات البورجوازية : « هل خدمت عمليات الحكومة الاقتصادية الطبقة العاملة أم مصالح الراسمال الخاص ؟ » .

يبين ايزنشتات نفسه انه ، لغاية ١٩٥١ ، كانت الحكومة غير قادرة ، بشكل جلي ، على الامساك بزمام الازمة التي تلت ايجاد الدولة :

خلال الاعوام ١٩٤٩ — ٥١ بلغت الصادرات ١١ أو ١٢ بالمائة فقط من قيمة الواردات ، وتزايد العجز التجاري السنوي باضطراد ، بالغا مجموع ما يقارب ٣٣٣ مليون دولار في العام ١٩٥١ . حاولت الحكومة خلال هذه الفترة ، ان تضغط التضخم بوسائل التموين المقنن ، بمراقبة الاسعار مثلا ، وبوسائل ادارية مباشرة اخرى . ولكن هذه المجهودات تحطمت بسبب عمليات السوق السوداء ، ورفض منح الثقة من قبل الناس ، وخاصة بعد تقنين توزيع الملبوسات والاحذية في صيف العام ١٩٥٠ . كذلك أدت قساوة الشتاء التالي الى تأزيم الموقف ، مهددة بانهيار بنية العملة والاسعار برمتها(٦٤).

نظرا لتردي الحالة ، أعلنت السلطات « السياسية الاقتصادية الجديدة » ، التي احتوت تخفيضا لليرة الاسرائيلية في شباط ١٩٥٢ ، وتجميدا للاجور ، وكذلك عبئا ضريبيا للتطوير من الشعب . يعترف ايزنشتات ان السياسة الاقتصادية الجديدة خلفت ، في الاساس ، تزايدا في البطالة ، ولكنه يعرفها بأنها عمل ناجح ، مشيرا الى أن استقرارا قد نتج عنها(٦٥). ليس صعبا على هؤلاء الذين يعرفون السياسات الاقتصادية للحكومات الراسمالية الاخرى ، ان يدركوا أن تخفيض العملة ، ومراقبات الاجور ، ورفع الضرائب ما هي الا « مسكنات تقليدية من أجل التضخم » . في حالة اسرائيل ، على أي حال ، يجب أن نعرف ان هذه الاجراءات قد وضعتها حكومة يسيطر عليها الماباي ، حزب يسمي نفسه « اشتراكيا » .

ان التناقضات التي سبقت السياسة الاقتصادية الجديدة مألوفة في مجتمع توجد فيه طبقات . لقد حصل ١٠ بالمائة من سكان اسرائيل ، في العام ١٩٥٠ ، على ١٧،٧ ٪ من مجموع الدخل الفردي السنوي ، بينما حصل النصف السفلي لسكان اسرائيل على ٣٧ بالمائة(٦٦). ورغم أن هذه الفروقات في الدخل ليست شاسعة ، كما هي في بلدان اخرى عديدة ، الا انها تشكل حاجزا متينا بين الطبقة العليا والطبقة العمالية . ومن المؤكد انه في العام ١٩٥٠ كان السؤال « هل ستزداد الفروقات في الدخل ام ستنقص ؟ » ، امتحانا مهما لطبيعة الاقتصاد ولدولة اسرائيل . وقد تبين عام ١٩٥٣ ان حصة الهستدروت النسبية في الحياة الاقتصادية لم تتوسع . وكان الهستدروت ما زال مستبعدا عن السيطرة على القطاعات الصناعية الرئيسية كالمساس والمنسوجات والكيماويات ، كما كان مستبعدا قبل مرحلة الدولة . أما القطاعات الرئيسية التي كانت تخضع لسيطرة الهستدروت فهي : القطاع الزراعي (ثلثا مجموع الانتاج في العام ١٩٥٣) وتجارة الجملة (٢٠،٦ بالمائة من مجموع الانتاج في العام ١٩٥٣)(٦٧). كما احتفظ الهستدروت بحوالي عشرين بالمائة من قطاعي البنوك التجارية والتأمين .